(ملخص عن مبحث حول عقب الإمام الرفاعي)

من كتابي: (إيقاظ المتوهم)

مع ملاحظة أنه يحتاج إلى تحرير في بعض المواضع سأزيدها إن شاء الله تعالى.

إعداد: يسار الحبيب (أبي جعفر الظاهري)

إهداء لشيخنا ماجد البياتي حفظه الله تعالى

****

ضاقَتْ عِبارةُ ابنِ خِلِّكانَ فَتَوَهَّمَتْ عليهِ النَّقَلةُ

تمهيد:

هذا بحث تقصّيتُ فيه قضية أرى أن تحقيقها مهم جدا لما انبنى عليها من نتائج خطيرة، وذلك أن المؤرخ العلامة ابن خلِّكان (٦٠٨هـ- ٦٨١هـ)، ذكر في كتابه «وَفَيَات الأعيان» في ترجمة الإمام أحمد الرفاعي -رحمه الله تعالى- أنه مات بغير ذرية، وتابعه معظم المؤرخين، وخالفهم في ذلك مؤرّخو الرفاعية؛ فأثبتوا ذرية للإمام أحمد الرفاعي.

وقد يبدو لأول وهلة أن البحث عن ذرية الإمام الرفاعي غيرَ ذي بالٍ، ولكن الحقيقة أن الخلاف فيها أورث مشكلة كبيرة جدا، لأنه سرى إلى كتب التاريخ والأنساب والتراجم؛ فمثلا الأستاذ خير الدين الزركلي -رحمه الله تعالى- نسب بعض الشخصيات التي ترجمها في كتابه «الأعلام» إلى أحمد الرفاعي، فجاء من استدرك عليه ونفى ذلك وأنكر وجود تلك الشخصيات أصلاً، بناء على قول ابن خلكان، ثم كثرت الردود حول هذا الموضوع، وعاد الخلاف القديم ليظهر من جديد، لكن بروح تملؤها العدائية، وكانت معظم تلك الردود تتسم بالتوتر والارتجال والطعن في الأنساب والعقائد مما أبعدها عن روح البحث العلمي،

والغريب أن معظم من كتب كان مقلداً لابن خلكان أو لمن تبعه، ولا يدري أصحَّ قوله أم لا؟

ومما زاد أهمية البحث أن أُسَراً كثيرة في العصور الفائتة وفي هذا العصر تنسب نفسها إلى الرفاعي، فؤوجِهَتْ بقول ابن خلّكان أو من تبعه، فصارت أنسابها المتوارثة موضع شك، ونُظِرَ إليها على أنها أسرٌ دَعِيَّةٌ لا صلة لها بما تزعم، مع أن في تلك الأسر شخصيات كبيرة وأعلاما معروفين بين أمير خطير ووزير شهير وعالم فاضل وولي صالح[1].

وتظهر فضيلة هذا البحث –فيما يبدو لي– في ثلاثة أمور:

أعظمها: رفع الخلاف في هذه القضية التي ما زال الناس متنازعين فيها، وثانيها: تصحيح ما تسرّب من أخطاء مثل نفي شخصيات حقيقية من كتب التاريخ والتراجم والأنساب، وما تبعها حديثا من الاستدراكات والردود التي حملت تلك الأخطاء ونشرتها بين الناس، وثالثها: أدلة جديدة لم يسبقني أحد –بفضل الله تعالى– إليها، وأظن أن فيها مقنع لمن أنصف.

على أن باب الأخذ والرد مفتوح؛ لأن الإنسان يَكملُ بغيره، وهذا ما لا ينكره ذو لبّ.

قال ابن خلكان –في ترجمة الإمام أحمد الرفاعي–:

«أبو العباس أحمد بن أبي الحسن علي بن أبي العباس أحمد المعروف بابن

---

[١] فحكام عُجمان من بطن آل خريبان من الأسر التي ترجع بنسبها إلى ما له صلة بذرية هذا الإمام، فضلا عن قبيلة السادة النعيم التي انتشرت في العراق وسورية والأردن ولبنان وفلسطين والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والسعودية، انظر: الموجز الكشاف لأحمد طاهر النعيمي، دار الإصلاح ط١: ٢٠١٠م. على أن للمؤلف تخبطات كثيرة قيدتها عندي، ربما سنعرض لبعضها إذا جاءت مناسبة لذلك.

الرفاعي؛ كان رجلاً صالحاً فقيها شافعي المذهب أصله من العرب، وسكن في البطائح بقرية يقال لها: أم عَبيدة، وانضم إليه خلق عظيم من الفقراء، وأحسنوا الاعتقاد فيه وتبعوه... ولم يكن له عقب، وإنما العقب لأخيه، وأولاده يتوارثون المشيخة والولاية على تلك الناحية إلى الآن، وأمورهم مشهورة مستفيضة، فلا حاجة إلى الإطالة فيها»[1]، وذكر بقية ترجمته مما لا حاجة لنا به.

أقول: كلُّ القدماء والْمُحْدَثينَ الذين ينفون ذرية الرفاعي، مقلدون لابن خلكان، لأنه الناقل الأوّل –فيما أعلم– لتلك المعلومة، ودرج على النقل عنه من جاء بعده؛ فإبطال قوله يغنينا عن الردِّ عمن دونه، فهو الذي علمهم تلك الكلمة، وعنه استطارت في كتب التاريخ وصار المحتج بها ينقل أقوال كثير من المؤرخين، وما درى أن السِّنْخَ واحد، فإن بطل بطلت فروعه.

لكن هل مراد ابن خلكان من قوله في الإمام الرفاعي (لم يعقب): أنه مات بلا ذرية من ذكور وإناث؟ وعليه فمصطلح (لم يعقب) هو نفسه مصطلح النسّابة في قولهم: (فلان منقطع).

أم أن مراده: أنه مات ولم يترك من الأبناء ذكوراً بل ترك إناثاً فقط؟ وعليه فمصطلح (لم يعقب) هو نفسه مصطلح النسّابة في قولهم: (فلان مئناث).

وإنما ناسب جعْلُ الرجل المئناث غيرَ معقبٍ؛ أن بناته إذا تزوجن كان أبناؤهنّ تبعاً لآبائهم في النسب، فكأنّ الرجل المئناث في حكم من لم يولد له؛ لأنه قد طُوِيَ ذكره لانعدام من يحمل اسمه من أبنائه الذكور، ولهذا كانت قريش تعيّر النبي

---

[1] وفيات الأعيان لابن خلكان: (١/ ١٧١، ١٧٢) ترجمة رقم: (٧٠)، بتحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت. وقارن مع: طبقات السبكي: (٤: ٤٠)، ومرآة الزمان: (٣٧٠)، وابن الساعي: (١١٢)، والوافي: (٧، الورقة: ١٠٥)، والشذرات: (٤: ٢٥٩)، الأسنوي: (١/ ٥٨٩)، البداية والنهاية (١٢: ٣١٢)، النجوم الزاهرة (٦: ٩٢)، ابن قاضي شهبة: (١٤١).

ﷺ بأنه –حاشاه– أبتر؛ فقد أورد الإمام ابن جرير الطبري –رحمه الله تعالى– عند تفسير قوله تعالى: (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ) عدةَ روايات أقربها لما نحن بصدد بيانه: ما أسنده عن ابن زيد، في قوله: (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ) «قال: الرجل يقول: إنما محمد أبتر، ليس له كما ترون عقب»[1].

ونحن نعلم أن النبي ﷺ كان له أولاد ماتوا في حياته ولم يعقبوا، وكانت له بنات وفيهن العقب، وهذا كشأن الإمام أحمد الرفاعي كما ستعرف.

والعرب ترى أن أبناء البنات ليسوا أبناء لهم؛ لذا يقول شاعرهم:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتُنا   بنوهُنّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ

فإذا كان هذا المعنى الذي أوردناه معنى لغوياً معتبراً، فقد فهمت قريش: أن الرجل المئناث، الذي لم يكن له ولد ذَكَرٌ، أو كان له ولد ذكر ومات دون أن يعقب، مآله أنه أبتر لا عقب له، وهذا المعنى اللغوي يتأيّد مع المعنى الاصطلاحي الذي سنبينه إن شاء الله تعالى.

والمتبادر أن قول ابن خلكان في الإمام أحمد الرفاعي: (لم يعقب) أنه لم يترك ذرية قطّ لا من الذكور ولا من الإناث، وهذا ما يبدو من نصوص المؤرخين بدءاً بابن خلكان الناقل الأول لتلك الكلمة انتهاء بمن تبعه على قوله كالذهبي والتاج السبكي وابن طولون وغيرهم، حيث فهِموا من قوله ما اصطلح عليه النسابة في قولهم: (فلان منقطع) أي: لا ذرية له.

مع أنّ نصوص مؤرخي الرفاعية تُجمِع على أن الإمام أحمد الرفاعي تزوج خديجة، وبعد موتها تزوج أختها رابعة، وهما بنتا خاله الشيخ أبي بكر بن يحيى

---

[1] وقد ذكر ابن جرير الطبري اختلاف أهل التأويل في المعنيّ بالأبتر، فانظرها في تفسيره: جامع البيان في تأويل القرآن (٢٤ / ٦٥٦ وما بعد)، تحقيق: العلامة أحمد محمد شاكر، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

النجَّاري، وأن له ذرية منهما.

١ — فزوجته خديجة لها ابنتان:

أ – فاطمة: تزوجها علي بن عثمان، وأولدها: إبراهيم (الأعزب)، وأحمد (الأخضر).

ب — زينب: تزوجها عبد الرحيم بن عثمان، وأولدها: محمد (شمس الدين)، وأحمد (قطب الدين)، ومحمد (أبا الحسن)، وأحمد (عز الدين الصغير)، وأحمد (عز الدين الكبير المشهور بالصياد)، وعلي (أبا الحسن، ويلقّب: عبد المحسن)، وعائشة، وفاطمة.

٢ — وزوجته رابعة لها ولد واحد فقط: وهو صالح (قطب الدين) وقد مات في حياة والده ولم يتزوج على الراجح[١].

---

[١] خلافا لقول الشيخ علي بن مقدام الحدادي الواسطي أحد مؤرخي الرفاعية الذي يقول بأنه تزوج، وأعقب منصوراً؛ فقد نقل السيد محمود شكري الآلوسي في كتابه الأسرار الإلهية شرح القصيدة الرفاعية ص٢١ عن مؤرخي الرفاعية قولهم: "صالح قطب الدين مات في حياة والده وعمره سبعة عشرة سنة ولم يتزوج، وقال الشيخ علي الحدادي بل تزوج وأعقب ولدا اسمه منصور".

قال أبو جعفر: وقول الحدادي خرق لإجماع الطائفتين وهو غير معتمد حتى عند مؤرخي الرفاعية ، وأبو الهدى الصيادي على سَعة اطلاعه وإلمامه بما يتعلق بأنساب الرفاعيين —على قلة أمانة في البحث– لم يدّعِ أن للإمام أحمد الرفاعي عقب من ولده صالح لأنه على اطلاع في أن هذا القول خرق لأقوال من تقدمه من النسابة والمؤرخين، ولم يكن أبو الهدى ليترك القول: بأن لصالح عقب فيغفله –لو صحت تلك الدعوى– لأنه أعرف بموضع الإشكال لو أنه ادعى ذلك، لذا يقول أبو الهدى الصيادي: "وقد توفي قطب الدين صالح المشار إليه رضي الله عنه في حياة أبيه، ولم يتزوج". قلادة الجواهر لأبي الهدى الصيادي (٣٢١) دار الكتب العلمية طبعة عام: (١٤٠٠هـ).

ونقل سراج الدين المخزومي عن الشيخ علي بن مقدام الحدادي قوله: "تزوج السيد قطب الدين الصالح وأعقب ولدا اسمه منصور أبو الصفا وتوفي صالح في حياة أبيه، وقال الإمام عز الدين أحمد الفاروثي في النفحة المسكية: توفي قطب الدين صالح رضي الله عنه في حياة أبيه ولم يتزوج ودفن في

ولعل قول ابن خلكان: «ولم يكن له عقب وإنما العقب لأخيه»[1]؛ إشارة إلى أن الإمام أحمد الرفاعي مات دون أن يحمل اسمه أحد من الذكور، وهو احتمال بعيد لا يتبادر من عبارته تلك.

فتحصّل هنا قولان متضادان:

١) القول الأول: قول مؤرخي الرفاعية الذين يثبتون العقب للإمام أحمد الرفاعي من بنتيه؛ لأن ولده صالحاً توفي في حياة والده ولم يتزوج.

٢) القول الثاني: قول ابن خلكان ومن تبعه من المؤرخين: الذي ينصّ على أن الإمام أحمد الرفاعي لم يعقب.

إذا عرفت هذا أدركت أنّا بحاجة إلى مصدر موثوق يحدد معنى قول ابن خلكان، في أن الإمام أحمد الرفاعي: (لم يعقب) ويبين المراد به، بين أن يكون: منقطعاً أو مئناثاً ؟

****

قبة جده سيدي يحي النجاري، أقول: وهو المعتمد" إ هـ. انظر صحاح الأخبار، المنسوب إلى سراج الدين المخزومي طبعة نخبة الأخبار الهند ص(٨٤، ٨٥).

أقول: وهذا الكتاب ليس لهذا المخزومي بل وضعه أبو الهدى الصيادي ونسبه إليه وهذا مبحث سنحققه في موضع آخر.

[١] والمعروف أن لأحمد الرفاعي أخَوَان وأخت وهم:

١ – عثمان وله: فرج، ومبارك.

٢ – إسماعيل: وله أحمد (الأخضر).

٣ – ست النسب: وهي أمٌّ لـ: عبد السلام، وعلي، وعبد الرحيم، والأخيران تزوجا ابنتي الشيخ أحمد الرفاعي، فهو خالهما. وزوج ستّ النسب هو: عثمان بن حسن بن محمد (عسلة) بن علي (الحازم) بن أحمد بن علي بن الحسن (الملقب برفاعة)، يلتقي عثمان المذكور في نسبه مع الإمام أحمد الرفاعي في جدهما (علي الحازم).

الأدلة على وجود ذرية للإمام أحمد الرفاعي:

هداني الله تعالى إلى مرجّحات لا موضع للتهمة فيها تثبت أن للإمام أحمد الرفاعي ذريةً، وهذا يشهد لقول مؤرخي الرفاعية فيما يدعون من بقاء ذرية له من جهة بناته، ويفسّر ولو احتمالاً معنى قول ابن خلكان في شأن ذرية الإمام الرفاعي: «ولم يكن له عقب وإنما العقب لأخيه»، بأن مراده: نفي عقبه من الذكور، ولعل من تبعه فَهِمَ غيرَ مراده فنفى ذرية أحمد الرفاعي رأساً، ولم يثبت له أولادا لا ذكوراً ولا إناثاً، وهذا إذا أحسنا الظن ولم نَقُلْ: إن ابن خلكان مخطئ في هذه المعلومة.

١ – وثيقة مادية مهمة:

مخطوطة «تاريخ واسط»:

كان من حسن التقدير أني كنت أطالع في «تاريخ واسط» للحافظ الثقة: أبي الحسن أسلم بن سهل الرزّاز الواسطي المعروف ببَحْشَل[1] المتوفى سنة (٢٩٢ هـ)، بتحقيق الأستاذ كوركيس عواد تلميذ العلامة اللغوي انستانس ماري الكرملي، فرأيت في طبقات السماع[2] إثباتا مهمّاً جدا.

وقد اعتمد الأستاذ كوركيس عواد في طبعة «تاريخ واسط» على:

١– نسخة محفوظة في شعبة المخطوطات من مكتبة المتحف العراقي ببغداد

---

[١] انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ٢١٢ ، والأعلام للزركلي ١ / ٣٠٥. وكتابه "تاريخ واسط" حققه الأستاذ كوركيس عواد ونشرته: عالم الكتب في طبعته الأولى عام ١٤٠٦ هـ

[٢] وطبقات السماع جاءت من (٢٦٣) إلى (٢٧٣)، وقد كان العلماء يُقرِئُون لطلابهم الكتب التي يؤلفونها أو التي كانوا درسوها فيسجلون على نسخة الطالب المقروءة مَن حضر من أولئك الطلبة لإجازتهم بإقرائها ولاتصال سند الإقراء من الطالب إلى مؤلف الكتاب وهذا هو معنى طبقات السماع.

رقم: (٤٦٢)، وهي في الأصل من مقتنيات الأب انستانس ماري الكرملي، وصُوِّرت عن مخطوطة قديمة من المكتبة التيمورية في دار الكتب في القاهرة رقم: (١٤٨٣/ تاريخ)، وفرغ من كتابتها يوم الأحد ١٨/ ربيع الأول/ ٦٢٩هـ بدمشق.

٢- نسخة محفوظة في مكتبة المتحف العراقي ببغداد رقم: (٦/ مخطوطات)، كتبها حسن زيدان طلبة النسّاخ في دار الكتب المصرية، وفرغ من كتابتها يوم الخميس ١٢/ جمادى الآخر/ ١٣٥٦ هـ.

ويفهم من كلام المحقق أنه اعتمد في معظم تحقيقه للكتاب على النسخة الثانية، بسبب الضرر الذي أصاب النسخة المصورة عن مخطوطة المكتبة التيمورية.

ورأيت أن كتاب «تاريخ واسط» المطبوع لا يخلو من تصحيف في بعض المواضع، وخشيت من وقوعي في خطأ بسبب اختيار الأستاذ كوركيس عواد الاعتماد على النسخة الثانية التي تعتبر حديثة جدا، فأردت التحقق من المخطوط الأصلي، فيسَّر الله تعالى أن أقف على النسخة الأصلية الوحيدة -وهي النسخة التيمورية- التي صُوِّرَتْ منها النسخة الأولى المحفوظة في المتحف العراقي، والتي نسخت منها النسخة الثانية التي كتبها حسن طلبة زيدان.

والنسخة التيمورية يصدق عليها وصف الدكتور كوركيس عواد من: سقوط ورقة أو ورقتين من أولها، وثلاثة مواضع في أثناءها من الأوراق: (٨، ١١، ٤٥)، كما أن الرطوبة مست أطرافها فتشوهت بعض المواضع وأضحت قراءتها عسيرة، وأصابها تشويش في ترتيب بعض الأوراق، وتقع في (٩٨) ورقة، في كل ورقة: (٢١) سطرا وخطها معتاد، وجاءت السماعات في آخرها.

بتتبعها يظهر: أن صاحب المخطوطة وكاتبها هو أحد أحفاد الإمام أبي الفرج ابن الجوزي[1]، وقد فرغ من نسخها: "يوم الأحد ١٨/ ربيع الأول / ٦٢٩ هـ

[١] وقد ذكر اسمه على أوجه يتحصّل منها أنه إما (مظفر، أو حسين) ففي هذه السماعات أنه:

بدمشق"، وانتهى من قراءتها على شيخه ابن باسويه الواسطي[1]، يوم الاثنين ١٥/ ذي الحجة/ ٦٢٩هـ. بمنزله في مدينة دمشق مجاور جامعها، وابن باسويه كان قد قرأ هذه النسخة على شيخه: القاضي أبي طالب الكتاني بسنده إلى الإمام بحشل

(أبو المظفر الحسين بن علي بن عبد الرحمن بن الجوزي) أو: (مظفر بن أبي القاسم بن أبي الفرج بن الجوزي) . وعلي هو نفسه أبو القاسم أحد أبناء أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ، لكن : هل اسم حفيد ابن الجوزي : الحسين وكنيته أبو المظفر ، أم أن اسمه مظفر ؟

وقد رجعت إلى ذيل طبقات الحنابلة للحافظ ابن رجب (٢ : ٤٥٨ إلى ٥١٨ ، ترجمة رقم : ٢٢٧) تحقيق د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، نشر : مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى عام : ٢٠٠٥م فوجدته في حاشية الصفحة (٢ : ٤٦٠) يفصّل أبناء الإمام عبد الرحمن ابن الجوزي كالآتي:

١) الإناث : ١- ست العلماء الكبرى ، ٢ – شرف النساء ، ٣ – زينب ، ٤ – جوهرة ، ٥ – ست العلماء الصغرى ، ٦ – رابعة : وهي أمّ المؤرخ أبي المظفر يوسف بن قز أوغلي المشهور بسبط ابن الجوزي صاحب كتاب مرآة الزمان .

٢) الذكور :

١ – أبو بكر عبد العزيز (ت : ٥٥٤) ولم يَذكُرْ له عقباً .

٢ – يوسف (ت : ٦٥٦) وله : عبد الرحمن ، وعبد الكريم ، وعبد الله (وكلهم توفوا عام : ٦٥٦) ، وعبد العزيز (ت : ٦٦٧) . ولعبد الرحمن المذكور : أحمد ، ولأحمد هذا : أ – عبد العزيز الملقب بالغراب (ت : ٦٨٨) ، ب : وعبد القادر.

٣ – أبو القاسم علي (ت : ٦٣٠) وذكر له من الأبناء : أ – **الحسن** وله : علي ومحمد . ب – عبد الرحمن : وله علي ، ولعلي : الحسن (ت :٦٧٠) .

فناسخ تلك السماعات التي نقلناها : ابنٌ لأبي القاسم علي بن أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ، فهو حفيد ابن الجوزي بلا شكّ . فإما أن يكون اسمه الحسن وكني بأبي المظفر ، أو أن اسمه مظفر ولم ينقل اسمه المؤرخون ؛ لأن الظاهر من فعل صاحب ذيل طبقات الحنابلة ومحقق الكتاب عدم التزام استيعابهم والله أعلم .

[١] علي بن أبي الفتح المبارك بن الحسن بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن الواسطي البرجوني ابن باسويه (المتوفى: ٦٣٢ هـ)، انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام للذهبي: (١٤/ ٧٥)، ترجمة رقم: (١٠٩).

مؤلف «تاريخ واسط».

ومما نُقِلَ في طبقات السماع:

أن الإمام المرجّى الواسطي[1] سمع الكتاب أيضا على القاضي أبي طالب الكتاني في مجالس آخرها: يوم الأربعاء ٥/ جمادى الآخرة/ ٥٧٨ هـ.

وأن الامام الحافظ زكي الدين المنذري[2] سمع هذا الكتاب على الإمام ابن المرجّى مع جماعة آخرين في مجالس آخرها يوم الخميس ١٢/رجب/ ٦٤٢هـ، بالقاهرة بدار الوزارة.

ولأزيل الشك من قلبي بحثت من جديد لكي أتأكد من صحة تلك السماعات، فرأيت أن المؤرخ ابن المستوفي في «تاريخ أربل»[3] ذكر أنه اجتمع بابن المرجّى الواسطي في: ٢/ محرم/ ٦٢٤ هـ، وذكر الكتب التي قرأها على شيوخه، ومن توفيق الله تعالى لي: أنه ذكر سماع المرجّى الواسطي كتاب «تاريخ واسط» عن القاضي أبي طالب الكتاني في: ٥/ جمادى الآخر/ ٥٨٧ هـ. وهو نفس التاريخ الذي أثبتته طبقات السماع في المخطوطة التيمورية.

وبعد هذا لم يعد عندي أي شك في صحة السماعات وما فيها من معلومات فهي وثيقة مادية، ما تزال موجودة، ولها في كتب التاريخ ما يشهد بصحتها، وفيها شهادات لعلماء معروفين ولهم تراجم ومؤلفات بعضها مطبوع، وكلها تؤيد ما

---

[١] أبو الفضل المرجى بن أبي الحسن بن هبة الله بن شقيرة بن غزال القزاز الواسطي (٥٦١-٦٥٦ هـ)، انظر ترجمته في: تاريخ أربل لابن المستوفي: (١/ ٣٩٩، ٤٠٤). ترجمة رقم: (٣٠٢)، ت: سامي بن سيد خماس الصقار، نشر: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، سنة:١٩٨٠ م.

[٢] المنذري.

[٣] تاريخ أربل لابن المستوفي: (١/ ٣٩٩) وما بعد، ترجمة: (٣٠٢).

سأثبته من وجود ذرية للإمام الرفاعي.

الدليل موثَّقٌ في السَّمَاعات:

جاء في النسخة التيمورية الورقة: (٩٦) ما نصه: «شاهدت في الأصل المنقول منه ما صورته: سمع جميع كتاب التاريخ للإمام بحشل رضي الله عنه ... »، وذكر جماعة من العلماء الذين أجيزوا بالكتاب، وما يهمني هنا ما نقله في السماع الآتي، الذي أثبت تاريخه في: يوم الثلاثاء ١١ ربيع الآخر ٥٨٧ هـ، وهو بإقراء: «الشيخ الإمام الصالح الثقة أبي العباس أحمد بن سالم بن مكلتونة البُرجوني[١]، وسمعه الأئمة العلماء»، وذكر منهم: «...والحاج الإمام أبو العباس أحمد سبط الشيخ أحمد بن الرفاعي قدس الله روحه، وصاحبه علي الطيبي الحماحمي، والحسين بن أبي منصور السيد العرار، وعلي، وذلك في مشهد سعيد بن جبير. كتب أحمد بن محمود بن أحمد والحمد لله رب العالمين. نقله كما شاهده مظفر بن الجوزي»، إهـ.

وفي هذا السماع إثبات لاسم أحد الذين حضروا إقراء الكتاب أعني: أبا العباس أحمد سبط الإمام أحمد الرفاعي، وهذا كاف ليجعل لقول مؤرخي الرفاعية مصداقا يؤكد دعواهم.

وتاريخ هذا السماع (يوم الثلاثاء ١١ ربيع الآخر ٥٨٧ هـ)، وهذا السماع أقدم من ابن خلكان فهو قبل أن يخلق ابن خلكان بواحد وعشرين عاماً، لأنه ولد

---

[١] أَحْمَد بْن سالم، أَبُو الْعَبَّاس البَرْجُونِيّ، الواسطيّ الْمُقْرِئ. (٤٩٧، ٥٨٧ هـ) شيخ معمَّر، سَمِع من أَبِي علي الْحَسَن بْن إِبْرَاهِيم الفارقيّ، رَوَى عَنْهُ عَلِيّ بْن الْمُبَارَك البَرْجُونِيّ ابن باسويه، وعليه تلقَّن القرآن كله، انظر: تاريخ الإسلام للذهبي: (١٢/ ٨٢٩) ترجمة رقم: (٢٤٤). وفي تكملة المنذري: (٢٨٢/١): "حدث عنه علي بن المبارك البرجوني بدمشق فسمع منه المنذري، وكان من مقرئي القرآن الكريم، خيِّراً". انظر تاريخ اربل (٢/ ٦٢٥، ٦٢٦)، وقد صُحِّفَ اسمُهُ في المطبوع إلى: مكتلونة، والصواب ما أثبته.

سنة (٦٠٨ هـ).

وتذكرني هذه المفارقة هنا بقول أبي العتاهية حين قالوا له: ما لك تخالف أوزن الخليل؟ فقال: أنا أقدم من أوزن الخليل، يعني أنه مولود قبل أن يضع الخليل أوزن الشعر، فكذا ما وصلنا إليه من أمر السماعات السابقة، فتاريخها أقدم من ولادة ابن خلكان، وبخاصة إذا عرفنا أن كتاب «تاريخ واسط» قرأه جماعة من كبار العلماء، وناهيك بكتاب ينسخه حفيد ابن الجوزي، ويُقرِئه علماء كبار مشهورون منهم العلامة المحدث الحافظ: زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري صاحب كتاب الترغيب والترهيب.

على أني لو شئت النقل من كتب مؤرخي الرفاعية لكنت في غنية عن رد قول ابن خلكان لكن أردت إيجاد دليل غير مباشر لا تهمة فيه كهذه السماعات، وحسبك بها من دليل لمن عرف قوتها، ومن شاء التثبّت من تلك السماعات فليرجع إليها ليرى أن الناقل تحرّى الدقّة و الأمانة والحمد لله على الهداية.

٢– نصوص النافين لذرية الرفاعي تُفسد دعواهم:

كثير ممن نفى ذرية الرفاعي، بحث مسألة أخرى تتعلق بنسبته إلى آل البيت، ونقلوا نصاً مهماً، وفيه ما يدل على خلاف قولهم في ما يتعلق بنفي ذرية الرفاعي.

فقد نقل الأستاذ إحسان إلهي ظهير[١]، عن الشيخ ابن عنبة[٢]، عن شيخه النقيب تاج الدين[٣] ما نصه: (وقد نسب بعضهم الشيخ الجليل سيدي أحمد الرفاعي إلى حسين بن أحمد الأكبر، فقال: هو أحمد بن علي بن يحيى بن ثابت بن حازم بن علي بن الحسين بن المهدي بن القاسم بن محمد بن الحسين المذكور، ولم

---

[١].

[٢].

[٣].

يذكر أحد من علماء النسب للحسين ولدا اسمه محمد، وحكى لي الشيخ النقيب تاج الدين: أن سيدي أحمد بن الرفاعي لم يدّعِ هذا النسب، وإنما ادعاه أولاد أولاده) [1].

والنص السابق فيه مسألتان:

الأولى: نفي نسب الرفاعي من آل البيت.

والثانية: إثبات ذرية للرفاعي، وهذا ما سأبحثه هنا.

والذين استدلوا بهذا النص ركزوا على نفي نسب الرفاعي من آل البيت، وذهلوا عن أنهم يثبتون بنفس النص ذريته التي نفوها من قبل؛ فوقعوا في التناقض، وقاموا بانتقائية غريبة لعدم التدبر ولتقليد من سبقهم، وأغفلوا أو غفلوا عن بقاء ذريته المنصوص عليها في نفس الدليل؛ لأن قوله: (وإنما ادعاه أولاد أولاده) يثبت من غير شك ما أثبتته مخطوطة «تاريخ واسط» من بقاء ذرية للرفاعي، فتنبَّهْ فهو استدلال لم أسبق إليه.

والتقسيم العقلي حول نسب الرفاعي وذريته ينحصر في أربعة أقسام:

١- نفي نسبه من آل البيت، مع نفي ذريته، وهو قول مقلدي ابن خلكان من القدماء والْمُحدَثين [2].

٢- إثبات نسبه في آل البيت، مع إثبات ذريته، على تفصيل مرّ بنا سابقاً، وهو قول مؤرخي الرفاعية، ومن تبعهم، وبه أقول.

٣- نفي نسبه من آل البيت، مع إثبات ذريته، وهو ظاهر كلام ابن عنبه

---

[١] عمدة الطالب: (٢٠١) لابن عنبة الطبعة الحجرية بالمطبع الجعفري، ونقله إحسان إلهي ظهير في كتابه دراسات في التصوف (٢٣٠) طبعه١: دار الامام المجدد، وأحال الى عمدة الطالب ص (٢١٣، ٢١٤) طبعة قم النجف١٩٦١، بشيء من السقط.

[٢] وهذا بالنظر إلى أن ابن خلكان لم يصرح بنفي نسبه حين اعتبره من العرب.

والنقيب تاج الدين.

٤- إثبات نسبه في آل البيت، مع نفي ذريته، ولم يقل بها أحد فيما أعلم.

ولا يحتمل التقسيم العقلي أكثر من ذلك.

والمتأمل يرى أن النص الذي استدلوا به إما أن يقبلوه كلَّه، بمسألتيه: فينفون نسب الرفاعي عن آل البيت، ويثبتون ذريته، وإما أن يردوه كله، فلا يُعوِّلون عليه، مع أن الاستدلال بنص كهذا في موضع الحجاج تصحيح له ممن استدل به، وهذا إلزام مني لهم بما استدلوا به؛ وذلك لأمرين: لأنهم استدلوا به لحلِّ النزاع في المسألة وذلك تصحيح منهم لمضمونه كما قدمت، وثانيا: لأن عمدتهم فيه دليل آخر - وهو قول ابن خلكان ومن تبعه- فعضدوه بهذا النص، وقد أبطلتُ قول ابن خلكان فيما سبق[1]، واستدلالهم هذا فيه ما ترى من السطحية والانتقائية غير المبررة.

وابن عنبة يصحح نسب العبيديين (الفاطميين) إلى آل البيت [2]، وبطلان هذا نص عليه كثير من الأئمة كابن رزام والباقلاني وعبد القاهر البغدادي وابن السمعاني وابن الجوزي وسبطه وابن حجر والسخاوي وابن طولون في قائمة طويلة من العلماء والمؤرخين الثقات عبر العصور المختلفة[3]، بل كل من استدل بالنص السابق من الْمُحدَثين لا يصحح نسب العبيديين ويتابع هؤلاء العلماء، فلا أدري كيف أخذوا قول ابن عنبة وشيخه تاج الدين في ما يتعلق بنفي نسب الإمام

---

[١] ولا يقال إني مُلزَمٌ بهذا النص أيضاً، وبخاصة مسألته الأولى؛ لأن عندي أدلة تثبت خلاف ذلك، وسأتحدث عنها في التعقبات على الشيخ الغماري.

[٢] عمدة الطالب: (٢٢٥) لابن عنبة الطبعة الحجرية بالمطبع الجعفري.

[٣] انظر رسالة: من عبر التاريخ، للعلامة الكوثري (١٩، ٢٩)، تحقيق: إياد الغوج، طبعة: دار الفتح عام: ٢٠٠٠م.

الرفاعي موضع تسليم، وأنكروا قوله فيما يتعلق بتصحيحه نسب العبيديين؟! ومع ذلك يستدلون بقوله فيما يتعلق بنسب الرفاعي، ويتركونه فيما يتعلق ببقاء ذريته.

وقد أغرب إحسان إلهي ظهير ما شاء، حين استدل بالنص السابق عن ابن عنبة عن شيخه النقيب تاج الدين وكلاهما شيعي جَلْد، وإحسان إلهي ظهير موقفه منهم معروف بل كان اغتياله على أيديهم لكثرة ما كتب لدحض مذهبهم، وأحسن أحوالهم عنده أنهم فرقة مبتدعة، بل هم عنده أسوء من ذلك[1]؛ فلا أدري كيف يستشهد نصوصهم في مسألة كهذه؟

٣- دليل أصولي (استصحاب الأصل):

ويرجح ما ذهبنا إليه: استصحاب الأصل وسنة الله في خلقه، فالأصل أن معظم الناس لهم ذرية وأما من كان عاقراً[2] منهم فهو أقل من القليل، بل يعتبر العاقر فردا شاذا بين غيره ممن لهم ذرية، فمن ادعى أن الإمام أحمد الرفاعي لا ذرية له ادعى ما لا يؤيده الأصل، فعليه النصُّ التاريخي الذي لا لبس فيه، لأنه يزعم

---

[١] لا يقال: إن رواية المبتدع موضع قبول ما لم تؤيد بدعته؛ لأنا نقول: لا أقل من أن الرفاعي سني من العامَّة عندهم، وما جرحه أحد بشيء ممن كتب ترجمته بدءاً بابن خلكان وغيره من تلامذة ابن تيمية حين ترجموه بل حتى ابن تيمية حين كتب رسالته في مناظرته للرفاعية لم يتناول الإمام أحمد الرفاعي بأي جرح، وعبد الرحمن دمشقية الذي حقق المناظرة اعتذر في طبعته الثانية من إساءة ظنه في أحمد الرفاعي فقال (ص٤):"وقبل رجوعي إلى كتبهم كنت أظن الشيخ الرفاعي رحمه الله كان واحدا من أولئك الأئمة الذين ضلوا وأضلوا لكن الذي تبين لي بعد الغوص في كتبهم وبعد مراجعة تراجمه أن الشيخ كان من الصالحين وكان يكثر من الحث على اتباع السنة واجتناب البدع، وأنه لم يكن يعلم ما أحدثه المنتسبون إليه من بعده...إلخ"، مع أن عداء الشيعة لمخالفيهم معروف، بل هي مظنة للتهمة وللتوقف عن قبول قولهم وبخاصة حين تكون النزعة المذهبية مرجحة لذلك، وقول ابن عنبة عندي في مسألة بقاء ذرية للرفاعي استئناس، لا استشهاد؛ لأن الله أغنانا بأدلة أخرى عن قولهم.

[٢] يقال رجل عاقر وامرأة عاقر ، وللمزيد انظر الصَّحاح مادة: (ع ق ر).

أمرا يجرى على خلاف الأصل المحسوس الذي لا تنكره الطبائع والأعراف وسنة الله في الخلق، ومن اتكأ على قول ابن خلكان فليجد له متكأ آخر بعد الذي قدمناه، والناقلون عنه من بعده سقطوا بإسقاط قوله، فلا اعتداد بقولهم؛ لأن مصدرهم ابن خلكان كما قدمنا.

٤ – دليل نظري (أربع قواعد معمول بها مرجحة):

ويزيد ما ذهبنا إليه ترجيحا أربع قواعد معمول بها عند أهل العلم، وهي:

١- "أن المثبِت مقدَّمٌ على النافي"[١].

٢- "وأن على المدعي الدليل".

٣- "وأن من علم حجة على من لم يعلم".

٤- "وأنه إذا طرأ الاحتمال سقط به الاستدلال".

ونحن أثبتنا أن للإمام الزاهد أحمد الرفاعي ذرية، ودعوى ابن خلكان ذهبت مهب الرياح، فمن يدعي بعده النفي فعليه بنص تاريخي من غيره، وحبذا لو كان أقدم من السماع الذي ذكرناه، وأنّى ذلك؟

ونحن علمنا ما وافق الأصل وما لا تنكره الطبائع ولا سنة الله في خلقه فقولنا حجة على من لم يعلم.

وقول ابن خلكان: أن الإمام أحمد الرفاعي (لم يعقب) يتعاوره الاحتمالان بين أن يقصد به: أن يكون الإمام أحمد الرفاعي لا ذرية له أصلا، أو أن يكون له بنات فقط وليس له ذَكَرٌ يحمل اسمه، وفي الاحتمال يسقط الاستدلال.

ومن تبعه مقلّد له فحري به أن يصمت أو أن يتكلم بدليل.

---

[١] وإن كان في القاعدة تفصيل لابن تيمية فهي بكل تفاصيلها تجري وفق ما ذهبنا إليه بحمد الله تعالى.